Legal Obligations Imposed on Digital Platforms for Illegal Content: A Comparative Study of Syrian Law and the European Digital Services Act (DSA)

Dr. Asala Kewan*

(Received 22 / 7 / 2026. Accepted 1 / 9 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study examines the liability of digital platforms for illegal content through a comparative analysis of Syrian law and the European Digital Services Act (DSA). It begins by defining digital platforms, examining their characteristics and modes of operation, with particular emphasis on the role of algorithms in regulating content and directing its dissemination, and the resulting implications for the evolving nature of legal liability.

Accordingly, the study analyzes the legal basis of such liability under Syrian law, relying on the general rules of civil and criminal liability, in addition to specific legislation, particularly the Syrian Cybercrime Law No. 20 of 2022. It then examines the framework established by the European Digital Services Act, which is based on the safe-harbour principle and a graduated system of obligations following a risk-management approach. The study also addresses the criteria for establishing liability, its scope and limitations, and the safeguards governing it under both legal systems, with particular emphasis on the role of knowledge of illegal content and the ability to control it, as well as the principal safeguards governing such liability, including the principles of proportionality and transparency and the mechanisms of notice and removal.

Ultimately, the study seeks to highlight the differences between the Syrian and European approaches to regulating the liability of digital platforms, identify lessons that can be drawn from the European experience for developing the Syrian legislative framework, and propose certain legislative provisions governing the liability of digital platforms for illegal content.

Keywords: digital platforms, unlawful content, legal liability, Digital Services Act (DSA), algorithms, intermediary services.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Associate Professor, Faculty of Law, ASPU- Al Sham Private University, Latakia , Syria. a.k.fol.LAT@aspu.edu.sy

الالتزامات القانونية المفروضة على المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع: دراسة مقارنة بين القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA)

د. أصالة كيوان*

(تاريخ الإيداع 22 / 7 / 2026. قُبِل للنشر في 1 / 9 / 2026)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع من خلال تحليل مقارن بين القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، وتنطلق من بيان مفهوم المنصات الرقمية وخصائصها وآلية عملها، مع التركيز على دور الخوارزميات في تنظيم المحتوى وتوجيه انتشاره وما يترتب على ذلك من إعادة تشكيل لطبيعة المسؤولية القانونية.

وبناءً على ذلك، يتم تحليل الأساس القانوني لهذه المسؤولية في القانون السوري، بالاعتماد على القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب التشريعات الخاصة، ولا سيما قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، في مقابل استعراض الإطار الذي يقدمه قانون الخدمات الرقمية الأوروبي القائم على مبدأ الملاذ الآمن (Safe Harbour) وتدرج الالتزامات وفق نهج إدارة المخاطر. كما يتم التطرق إلى معايير قيام المسؤولية وحدودها وضوابطها في كلا النظامين القانونيين، مع إبراز دور عنصر العلم بالمحتوى غير المشروع والقدرة على التحكم به، إضافة إلى الضوابط الحاكمة لهذه المسؤولية، وفي مقدمتها مبدأ التناسب والشفافية وآليات الإخطار والإزالة.

وصولاً إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى إبراز الفوارق بين النموذجين السوري والأوروبي في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، واستخلاص ما يمكن الاستفادة منه من التجربة الأوروبية في تطوير الإطار التشريعي السوري، واقتراح بعض النصوص القانونية الناظمة لمسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع.

الكلمات المفتاحية: المنصات الرقمية، المحتوى غير المشروع، المسؤولية القانونية، قانون الخدمات الرقمية DSA، الخوارزميات، الوسيط الرقمي.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد ، كلية الحقوق، جامعة الشام الخاصة ، اللاذقية ، سورية . a.k.fol.LAT@aspu.edu.sy

مقدمة:

أدت الثورة الرقمية والتطور المتسارع في تقنيات الاتصالات والمعلومات إلى ظهور المنصات الرقمية بوصفها أحد أهم الأطراف المؤثرة في البيئة الإلكترونية المعاصرة، حيث أصبحت الوسيلة الرئيسة لتداول المعلومات والأخبار والآراء والمحتوى بمختلف أشكاله بين ملايين المستخدمين حول العالم. ولم تعد المنصات الرقمية مجرد وسائط تقنية محايدة لنقل المعلومات، بل أضحت تؤدي دوراً محورياً في تنظيم المحتوى وترتيبه والتأثير في نطاق انتشاره من خلال الخوارزميات وأنظمة التوصية التي تعتمدها.

ومع اتساع نطاق استخدام هذه المنصات، برزت تحديات قانونية متزايدة نتيجة انتشار المحتوى غير المشروع، بما يشمله من انتهاكات للحقوق الشخصية، وجرائم معلوماتية، وخطاب كراهية، ومحتوى مضلل، واعتداءات على الملكية الفكرية وغيرها من الأفعال التي قد تلحق أضراراً بالأفراد والمجتمع. وقد أثار ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى المنشور عبرها، وحدود التزاماتها في منع هذا المحتوى أو إزالته، ومدى إمكانية مساءلتها قانونياً عند الإخلال بهذه الالتزامات.

وفي هذا الإطار، عالج المشرّع السوري عدداً من الجوانب المرتبطة بالفضاء الرقمي من خلال قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، إلى جانب القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية والتشريعات ذات الصلة، الأمر الذي يوفر أساساً قانونياً يمكن الاستناد إليه في مواجهة العديد من الأفعال غير المشروعة المرتكبة عبر الوسائط الرقمية. إلا أن التطور المتسارع في طبيعة المنصات الرقمية وتعاظم دورها في إدارة المحتوى يثير تساؤلات بشأن مدى كفاية هذه القواعد لمعالجة الخصوصيات القانونية المرتبطة بمسؤولية المنصات ذاتها، وحدود هذه المسؤولية والضوابط التي تحكمها.

وفي المقابل، شهد الاتحاد الأوروبي تطوراً تشريعياً ملحوظاً في هذا المجال من خلال إصدار قانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act – DSA)، الذي وضع إطاراً قانونياً متكاملاً لتنظيم خدمات الوساطة والمنصات الرقمية، مستنداً إلى مبادئ الشفافية والتناسب وإدارة المخاطر وحماية الحقوق الأساسية للمستخدمين. ومن ثم تبرز أهمية دراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع في كل من القانون السوري والتشريع الأوروبي، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وصولاً إلى استخلاص ما يمكن الاستفادة منه من التجربة الأوروبية في تطوير الإطار التشريعي السوري واقتراح بعض النصوص القانونية الناظمة لهذه المسؤولية بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها من الحاجة إلى بيان مدى كفاية الأطر القانونية المعمول بها في القانون السوري لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية الحديثة، في ضوء ما تضمنه التشريع السوري من أحكام تتعلق بمكافحة الجريمة المعلوماتية وحماية البيانات الشخصية، ومقارنتها بالتطورات التشريعية التي شهدها الاتحاد الأوروبي من خلال قانون الخدمات الرقمية(DSA) ، الذي يعد من أبرز التشريعات الحديثة في مجال تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية.

إشكالية البحث: تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول التساؤل الآتي :إلى أي مدى يمكن مساءلة المنصات الرقمية قانونياً عن المحتوى غير المشروع المتداول عبرها، وما الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه المسؤولية وحدودها وضوابطها في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- ما المقصود بالمنصات الرقمية، وما الخصائص التي تميزها عن غيرها من وسائل الاتصال الإلكترونية، وما أثر طبيعتها ودورها في المحتوى في تحديد نطاق مسؤوليتها القانونية؟
- ما الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع في القانون السوري، ولا سيما في ضوء قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، وما حدود هذه المسؤولية وضوابطها؟

- ما الأساس الذي اعتمده قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، وما أهم الضوابط التي تحكمها؟
- إلى أي مدى تختلف معالجة القانون السوري عن التنظيم الأوروبي لمسؤولية المنصات الرقمية، وما الذي يمكن استخلاصه من التجربة الأوروبية لتطوير الإطار التشريعي السوري واقتراح تنظيم أكثر دقة لهذه المسؤولية؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع من خلال تحليل الأساس القانوني لهذه المسؤولية وحدودها وضوابطها في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، وذلك سعياً إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يأتي:

1. بيان مفهوم المنصات الرقمية وخصائصها وآلية عملها ودورها في تداول المحتوى الرقمي، مع بيان أثر الخوارزميات وأنظمة التوصية في انتشار المحتوى غير المشروع .
2. دراسة الأساس القانوني لقيام مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع في القانون السوري، ولا سيما في ضوء قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، ومقارنته بالأساس القانوني الذي اعتمده قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA)
3. بيان حدود مسؤولية المنصات الرقمية والضوابط القانونية الحاكمة لها في كلا النظامين القانونيين، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

منهجية البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل القواعد القانونية المتعلقة بمسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع، كما ستعتمد على المنهج المقارن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، وصولاً إلى تقييم مدى كفاية الأحكام القانونية الناظمة لهذه المسؤولية في كلا النظامين القانونيين. وذلك من خلال خطة البحث التالية:

خطة البحث

المبحث الأول: مفهوم المنصات الرقمية وآلية عملها

المطلب الأول: مفهوم المنصات الرقمية

المطلب الثاني: آلية عمل المنصات الرقمية

المبحث الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية وضوابطها

المطلب الأول: الأساس القانوني لقيام مسؤولية المنصات الرقمية

المطلب الثاني: نطاق مسؤولية المنصات الرقمية وضوابطها

المبحث الأول

مفهوم المنصات الرقمية وآلية عملها

تؤدي المنصات الرقمية دوراً أساسياً في إنتاج المحتوى الرقمي وتداوله وإتاحته للمستخدمين على نطاق واسع. ونظراً لخصوصية بنيتها التقنية وطبيعة عملها القائمة على التفاعل المستمر بين المستخدمين والأنظمة الخوارزمية، فقد بات من الضروري الوقوف على مفهوم هذه المنصات وخصائصها المميزة، وفهم الآليات التي تقوم عليها في إدارة المحتوى وتنظيم تداوله. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في إطار دراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع، إذ إن تحديد طبيعتها وآلية عملها يعد مدخلاً أساسياً لفهم الأساس القانوني للمسؤولية المترتبة عليها وحدودها. لذلك سيتم تناول مفهومها في المطلب الأول، ثم بيان آلية عملها وأثرها في تداول المحتوى الرقمي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم المنصات الرقمية

رغم الانتشار الواسع لمفهوم المنصات الرقمية، فإنه لا يوجد تعريف موحد يحظى بإجماع فقهي أو تشريعي، وذلك بسبب تنوع أشكال هذه المنصات وتعدد الوظائف التي تؤديها. فبينما يركز المفهوم التقني على البنية التكنولوجية التي تتيح التفاعل وتبادل البيانات والمحتوى بين المستخدمين، ينظر الفقه القانوني إلى المنصة الرقمية بوصفها وسيطاً رقمياً يربط بين أطراف متعددة ضمن بيئة إلكترونية تفاعلية. وتكتسب مسألة تحديد مفهوم المنصة الرقمية وتمييزها عن غيرها من وسائل الاتصال والخدمات الرقمية أهمية خاصة، لما يترتب عليها من آثار قانونية تتعلق بتحديد نطاق الحقوق والالتزامات والمسؤوليات المترتبة على عاتقها. لذلك سيتم تناول تعريف المنصات الرقمية وبيان خصائصها وتمييزها عن غيرها من الوسائل الرقمية على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المنصات الرقمية

يقصد بالمنصة في معناها الاصطلاحي العام بيئة أو إطاراً رقمياً يتيح التفاعل بين فئات متعددة من المستخدمين، ويسهّل تبادل المعلومات أو المحتوى أو الخدمات فيما بينهم. ومع تطور تقنيات الاتصال وانتشار شبكة الإنترنت، ارتبط مفهوم المنصة بالمجال الرقمي ليشير إلى الأنظمة الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين التواصل والتفاعل وتبادل البيانات والمحتوى والخدمات ضمن فضاء إلكتروني مشترك[1] .

أما من الناحية التقنية، فتعرف المنصات الرقمية بأنها أنظمة معلوماتية قائمة على بنى برمجية وشبكية تعمل عبر تطبيقات أو مواقع إلكترونية، وتؤدي وظيفة الوساطة الرقمية بين المستخدمين، بما يتيح التفاعل وتبادل المحتوى والبيانات والخدمات داخل بيئة رقمية موحدة. وتتميز هذه المنصات بقدرتها على الربط بين أعداد كبيرة من المستخدمين ضمن فضاء رقمي تفاعلي، في سياق يتسم بالديناميكية والتطور المستمر للمفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، حيث تشير الدراسات الدولية إلى عدم استقرار التعريفات التقليدية في ظل سرعة التحول التكنولوجي وتغير نماذج الإنتاج الرقمي[2] .

ومن الناحية القانونية، يُنظر إلى المنصة الرقمية بوصفها خدمة وسيطة تعتمد على استضافة المعلومات المقدمة من المستخدمين، وتقوم بناءً على طلبهم بتخزينها وإتاحتها ونشرها للجمهور، دون أن تكون بالضرورة هي المنشئ الأصلي لهذا المحتوى. ويترتب على هذا الدور الوسيط أن المنصات الرقمية تُعد جزءاً من منظومة الوسطاء الرقميين التي ينظمها قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، بما ينعكس على طبيعتها القانونية الخاصة وعلى نطاق مسؤوليتها عن المحتوى المتداول عبرها، ولا سيما في الحالات التي ينطوي فيها هذا المحتوى على مخالفات قانونية أو اعتداء على حقوق الغير، وذلك وفقاً للمفهوم الذي حدّدته المادة (3) من لائحة الخدمات الرقمية الأوروبية (Digital Services Act) [3] .

وقد اتجه الفقه القانوني المعاصر في الإطار الأوروبي إلى النظر إلى المنصات الرقمية بوصفها خدمات وسيطة متعددة الأطراف تعمل على ربط مجموعتين أو أكثر من المستخدمين ضمن بيئة إلكترونية تفاعلية، من خلال تسهيل تبادل المحتوى أو المعلومات أو السلع أو الخدمات بينهم، بما يجعلها عنصراً محورياً في البنية الرقمية للإنترنت[4] . كما تتميز هذه المنصات بامتلاكها قدرة تنظيمية وتقنية على إدارة هذا التفاعل وتوجيهه عبر أدوات خوارزمية مثل أنظمة التوصية وآليات الإشراف على المحتوى، وهو ما يعكس تحولها من مجرد وسيط تقني محايد إلى فاعل منظم داخل البيئة الرقمية[5] .

ويلاحظ أن التشريعات الحديثة لا تقدم تعريفاً موحداً ومجرداً للمنصات الرقمية، وإنما تعتمد مقاربة وظيفية في تحديدها من خلال طبيعة الخدمات التي تقدمها. وفي إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، تُدرج المنصات الرقمية ضمن فئة خدمات الاستضافة(hosting services) ، ويقصد بها الخدمات التي تقوم، بناءً على طلب المستخدم، بتخزين المعلومات المقدمة منه وإتاحة الوصول إليها للجمهور، وفقاً للتعريف الوارد في المادة (3/i) من لائحة الخدمات الرقمية الأوروبية[3]، وهو ما يعكس الاتجاه نحو التركيز على الدور الوظيفي للمنصة وآثار نشاطها القانونية أكثر من التركيز على شكلها التقني[6] . وبناءً على ما تقدم، يمكن تعريف المنصات الرقمية بأنها خدمات أو نظم رقمية تتيح للمستخدمين إنشاء المحتوى أو تداوله أو الوصول

إليه داخل بيئة إلكترونية تفاعلية، وتعمل بوصفها وسيطاً رقمياً يعتمد على التقنيات والخوارزميات لتنظيم التفاعل بين المستخدمين وإدارة المحتوى المتداول عبرها.

ثانياً: تمييز المنصات الرقمية عن الوسائل الإعلامية التقليدية والمواقع الإلكترونية

يكتسب التمييز بين المنصات الرقمية والوسائل الإعلامية التقليدية والمواقع الإلكترونية أهمية خاصة في تحديد طبيعة الدور الذي تؤديه المنصة الرقمية وبالتالي نطاق المسؤولية القانونية التي يمكن أن تترتب عليها. فعلى الرغم من اشتراك هذه الوسائل في كونها أدوات لنشر المعلومات وتداولها، إلا أن طبيعة عمل كل منها تختلف من الناحيتين التقنية والقانونية.

1_ تمييز المنصات الرقمية عن الوسائل الإعلامية التقليدية

تميزت البيئة الإعلامية المعاصرة بتغيرات جوهرية نتيجة صعود المنصات الرقمية، حيث باتت المؤسسات الإعلامية التقليدية تعتمد بشكل متزايد على هذه المنصات في الوصول إلى الجمهور، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل أنماط توزيع المحتوى وآليات تحقيق العائد الإعلامي. وقد أسهم هذا التحول في بروز نقاشات حول طبيعة السلطة التي تمارسها المنصات الرقمية في توجيه تدفق المعلومات عبر خوارزمياتها وآلياتها التنظيمية[7] .

وبهذا المجال، يمكن التمييز بين الوسائل الإعلامية التقليدية والمنصات الرقمية من حيث طبيعة النموذج الاتصالي الذي يقوم عليه كل منهما كما يلي:

أ_ تقوم الوسائل الإعلامية التقليدية، كالصحف والإذاعة والتلفزيون، على نموذج اتصال أحادي الاتجاه، حيث تتولى الجهة المالكة أو المشرفة إنتاج المحتوى واختيار ما يتم نشره أو بثه بصورة مباشرة، الأمر الذي يجعلها صاحبة السيطرة الكاملة على المحتوى المنشور وتتحمل المسؤولية القانونية عنه بوصفها ناشراً أصلياً[8] .

ب_ أما المنصات الرقمية فتقوم في الغالب على نموذج تفاعلي متعدد الأطراف، إذ يعتمد المحتوى المتداول عبرها بصورة أساسية على ما ينتجه المستخدمون أنفسهم، بينما يقتصر دور المنصة – من حيث الأصل – على توفير البنية التقنية والتنظيمية اللازمة لتداول هذا المحتوى وإتاحته[9] . ومع ذلك، فإن التطور التقني للمنصات واعتمادها على الخوارزميات وأنظمة التوصية أدى إلى إعادة تشكيل هذا الدور التقليدي للوسيط، بما أثار نقاشاً قانونياً واسعاً حول حدود مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع[8].

2_ تمييز المنصات الرقمية عن المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني هو مجموعة مترابطة ومنظمة من صفحات الويب المرتبطة فيما بينها، تُتاح عبر شبكة الإنترنت تحت نطاق إلكتروني واحد أو ضمن بنية موحدة، وتهدف إلى تقديم معلومات أو خدمات أو وظائف محددة للمستخدمين. وقد تكون هذه الصفحات ثابتة أو ديناميكية، كما قد تتضمن تطبيقات ويب تؤدي وظائف مختلفة.

وعلى خلاف ذلك، تتميز المنصات الرقمية بكونها بيئات تفاعلية تسمح للمستخدمين بالمشاركة المباشرة في إنشاء المحتوى أو تعديله أو تداوله أو التعليق عليه، فضلاً عن اعتمادها على قواعد بيانات متطورة وخوارزميات تعمل على إدارة التفاعل بين المستخدمين وتنظيم المحتوى المعروض لهم. وبذلك فإن كل منصة رقمية تعد موقعاً إلكترونياً من الناحية التقنية، إلا أن ليس كل موقع إلكتروني يعد منصة رقمية، نظراً لافتقار العديد من المواقع إلى عنصر التفاعل وإنتاج المحتوى من قبل المستخدمين[10].

ومن الناحية القانونية، ينعكس هذا التباين على طبيعة المسؤولية المترتبة على كل من المواقع الإلكترونية التقليدية والمنصات الرقمية، إذ يقوم الأول غالباً على مسؤولية مباشرة عن المحتوى الذي ينشره أو يتحكم به، باعتباره في موقع الناشر أو المدير للمحتوى. في المقابل، تطرح المنصات الرقمية إشكالية أكثر تعقيداً، نظراً لاعتمادها على المحتوى الذي ينتجه المستخدمون، وما يترتب على ذلك من إعادة تعريف لدورها من مجرد وسيط تقني إلى فاعل منظم لعملية تداول المحتوى. ويترتب على ذلك أن مسؤوليتها لا تُفهم بوصفها مسؤولية تلقائية عن كل ما ينشر عبرها، وإنما تتحدد في ضوء طبيعة تدخلها في إدارة المحتوى، ولا سيما من حيث آليات الإشراف والمراقبة والإزالة، ومدى قدرتها على تطبيق سياسات المحتوى أو الامتناع عن نشر

أو استمرار إتاحة المحتوى المخالف[8] . هذا التدخل التشريعي لتحديد مسؤولية المنصات لا يقف عند أبعاد تقنية بحتة، بل يمثل معضلة قانونية تسعى للتوفيق بين اعتبارات متناقضة؛ تتأرجح بين ضرورة حماية الحقوق الفردية والملكية الفكرية من جهة، وصيانة حرية التعبير ومنع الرقابة الصارمة، مع مراعاة عدم عرقلة نمو واقتصاديات الابتكار الرقمي للمنصات الناشئة[11] .

وبناءً على ذلك، يتبين أن المنصات الرقمية تتميز عن الوسائل الإعلامية التقليدية والمواقع الإلكترونية بطبيعتها التفاعلية واعتمادها على المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، فضلاً عن دور الخوارزميات في إدارة المحتوى وتوجيهه، وهي خصائص تجعلها نموذجاً قانونياً مستقلاً يقتضي معالجة خاصة عند بحث مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع.

ثالثاً: خصائص المنصات الرقمية

تتمتع المنصات الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من وسائل الاتصال والنشر التقليدية.

1_ التفاعلية

تعد التفاعلية من أبرز الخصائص المميزة للمنصات الرقمية، إذ تتيح للمستخدمين المشاركة المباشرة في إنشاء المحتوى ونشره وتعديله والتعليق عليه ومشاركته مع الآخرين. وعلى خلاف وسائل الإعلام التقليدية التي تقوم على تدفق المعلومات في اتجاه واحد من الناشر إلى المتلقي، تقوم المنصات الرقمية على تفاعل مستمر ومتبادل بين المستخدمين، الأمر الذي يجعلهم شركاء في إنتاج المحتوى وتداوله[1] .

وتؤدي هذه الخاصية إلى تعقيد مسألة المسؤولية القانونية، نظراً لتعدد الأطراف المشاركة في إنتاج المحتوى وانتشاره، مما يثير التساؤل حول حدود مسؤولية المنصة ذاتها مقارنة بمسؤولية المستخدم الذي أنشأ المحتوى أو ساهم في تداوله[6] .

2_ الاعتماد على المحتوى الذي ينشئه المستخدمون

تعتمد غالبية المنصات الرقمية على المحتوى الذي يقوم المستخدمون بإنتاجه ونشره، سواء تمثل ذلك في النصوص أو الصور أو التسجيلات الصوتية أو مقاطع الفيديو أو غيرها من أشكال المحتوى الرقمي. ومن ثم فإن القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنصة ترتبط إلى حد كبير بحجم المحتوى الذي ينتجه المستخدمون ومستوى التفاعل معه[4] .

وتترتب على هذه الخاصية نتائج قانونية مهمة، إذ إن الجزء الأكبر من المحتوى المتداول لا يكون صادراً عن المنصة نفسها، مما يثير إشكالية تحديد مدى مسؤوليتها عن محتوى لم تقم بإنشائه بصورة مباشرة، خاصة عندما يكون هذا المحتوى غير مشروع أو ينطوي على اعتداء على حقوق الغير.

3_ الاعتماد على الخوارزميات

تعتمد المنصات الرقمية الحديثة على خوارزميات متطورة لتحليل البيانات، وتنظيم المحتوى، وتوجيهه للمستخدمين بناءً على سلوكهم الرقمي. ولا يقف هذا الدور عند حدود الإدارة الفنية، بل يتجاوزه _ وفقاً للدراسات النظرية المعاصرة _ ليشكل نمطاً من "الحوكمة الخوارزمية"؛ حيث تتحول هذه العمليات الحسابية إلى أدوات معرفية تسهم في صياغة الضبط والتنظيم الاجتماعي داخل الفضاء الرقمي، والتحكم في مسارات تدفق المعلومات وانتشارها [12] .

وهذا التوسع في سلطة الخوارزميات يثير في المقابل إشكاليات قانونية تتعلق بحرية التعبير وحق المستخدمين في الوصول إلى المعلومات، إذ تؤكد الدراسات القانونية الحديثة على ضرورة عدم فرض قيود مفرطة على هذه الحقوق، بما في ذلك تجنب حالات الحجب الشامل للمواقع أو الإزالة الواسعة للمحتوى المشروع أو الاستخدام غير المتناسب لأدوات الفلترة الخوارزمية، لما قد يترتب على ذلك من انتقاص غير مشروع من الحقوق الأساسية للمستخدمين. ومع ذلك، فإن هذه الحماية ليست مطلقة، إذ يمكن تقييد حرية التعبير في حالات محددة تتعلق بالمحتوى غير المشروع مثل خطاب الكراهية أو التحريض على العنف[13] .

وقد أدى هذا الدور المتنامي للخوارزميات إلى إعادة النظر في فكرة حياد المنصة الرقمية، إذ لم تعد تقتصر على استضافة المحتوى وإتاحته، وإنما أصبحت تسهم بدرجات متفاوتة في تحديد المحتوى الأكثر ظهوراً وانتشاراً من خلال التحكم في استثمارات جودة المحتوى(CQA) ؛ حيث تُظهر الدراسات الاقتصادية للمنصات الرقمية أن قرارات التحكم في جودة وظهور المحتوى ليست عشوائية، بل هي استراتيجية خاضعة لتأثيرات الشبكة المتبادلة (Cross-network effects) ومصممة بدقة

لجذب المستخدمين وزيادة أرباح المنصة[4] . ومن هنا برز اتجاه فقهي متزايد يرى أن تحديد مسؤولية المنصات الرقمية لا ينبغي أن يقتصر على وصفها كمجرد مستضيف للمحتوى الذي ينشئه المستخدمون، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى تدخلها في تنظيم المحتوى وإدارته. ويستند هذا الاتجاه إلى التمييز بين الاستضافة السلبية للمحتوى وبين الممارسات التي تنطوي على دور أكثر فاعلية في عرضه أو الإشراف عليه، لما لذلك من أثر في تقدير نطاق المسؤولية القانونية للمنصة[14] .

4_ الانتشار الواسع والعابر للحدود

تتميز المنصات الرقمية بقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، بما يتيح وصول المحتوى والخدمات إلى أعداد كبيرة من المستخدمين في دول متعددة خلال فترات زمنية قصيرة، وهو ما يعزز من نطاق انتشار المحتوى واتساع آثاره نتيجة لتأثيرات الشبكة والطبيعة المتصلة للفضاء الرقمي[15] . غير أن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم الحدود في البيئة الرقمية، من خلال ما يُعرف بالحدود الرقمية(Digital Borders) ، التي لم تعد تقوم على الحواجز الجغرافية التقليدية، بل على أطر تنظيمية وقانونية تتعلق بتحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، فضلاً عن تنظيم تدفقات البيانات وتوزيع المسؤوليات القانونية في الفضاء الرقمي[16] . ويترتب على هذا الطابع العابر للحدود نشوء إشكاليات قانونية معقدة تتعلق بالاختصاص القضائي وتعدد الأنظمة القانونية الوطنية، حيث قد تتمكن المنصات الرقمية الكبرى من الاستفادة من غموض الاختصاص لتجاوز بعض الالتزامات القانونية، في حين تواجه الدول صعوبات في فرض سيادتها التنظيمية على أنشطة رقمية لا تخضع لحدود إقليمية واضحة[17] . كما يثير ذلك تحديات تتعلق بالمسؤولية القانونية والضريبية وحوكمة البيانات في ظل الطبيعة العالمية للمنصات الرقمية، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في الأطر التقليدية للقانون الدولي الخاص بما يتلاءم مع التحول نحو الاقتصاد الرقمي العالمي[16] .

وبذلك يتضح أن المنصات الرقمية لم تعد مجرد أدوات تقنية لنشر المحتوى أو تقديم الخدمات، بل أصبحت كيانات رقمية عابرة للحدود تُعيد تشكيل مفاهيم السيادة والاختصاص والتنظيم القانوني، بما يبرر تطوير مقاربات قانونية حديثة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة اللامحدودة للفضاء الرقمي وتعقيداته التنظيمية.

المطلب الثاني: آلية عمل المنصات الرقمية

لا تؤدي المنصات الرقمية دوراً سلبياً يقتصر على استضافة المحتوى، وإنما تعتمد على بنية تقنية معقدة تشمل نظم إدارة البيانات والخوارزميات وأنظمة التوصية التي تسهم في تنظيم المحتوى وتحديد مدى انتشاره ووصوله إلى المستخدمين.

وبالتالي تكتسب دراسة آلية عمل المنصات الرقمية أهمية خاصة في إطار بحث مسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع، لذلك سيتم تناول آلية إنتاج وتداول المحتوى على المنصات الرقمية، ثم بيان دور الخوارزميات في نشر المحتوى وتضخيمه، وأخيراً توضيح أثر طبيعة المنصة الرقمية في انتشار المحتوى غير المشروع.

أولاً: آلية إنتاج وتداول المحتوى على المنصات الرقمية

تعتمد المنصات الرقمية في عملها بصورة أساسية على المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، إذ تبدأ عملية تداول المحتوى بقيام المستخدم بإنتاج محتوى رقمي ونشره عبر المنصة، سواء كان نصاً أو صورة أو مقطعاً صوتياً أو مرئياً، وفقاً للضوابط التقنية والتنظيمية التي تحددها المنصة.

وبعد نشر المحتوى، تقوم المنصة باستضافته وتخزينه ومعالجته رقمياً وإتاحته للمستخدمين الآخرين[2] ، بما يسمح بتفاعلات متعددة تشمل المشاهدة والتعليق والمشاركة وإعادة النشر، وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق انتشاره بشكل متسارع داخل الشبكة الرقمية. ولا يقتصر تداول المحتوى على التفاعل البشري المباشر، بل يتداخل مع آليات تقنية تعتمدها المنصات في تنظيم المحتوى وترتيبه وتوجيه ظهوره للمستخدمين عبر الخوارزميات وأنظمة التوصية، بما يجعل عملية الانتشار أكثر تعقيداً من النماذج التقليدية للنشر الإعلامي[5] . ويقصد بخوارزميات التوصية تلك الأنظمة الآلية التي تستخدم بيانات المستخدمين وسلوكهم الرقمي، مثل سجل التصفح، والتفاعلات السابقة، وعمليات البحث، والمعلومات الديموغرافية، بهدف تحليل هذه البيانات والتنبؤ بالمحتوى الذي يُحتمل أن يثير اهتمام المستخدم، ومن ثم اقتراحه عليه بصورة مخصصة. وتسهم هذه الآليات في تعزيز اكتشاف المحتوى

وزيادة معدلات التفاعل، كما تُستخدم في منصات رقمية كبرى مثل YouTube و Netflixو Amazonلتحسين تجربة المستخدم. غير أن هذه الأنظمة قد تثير في المقابل إشكالات تتعلق بالتحيز الخوارزمي، وفقاعات التصفية، وحماية البيانات الشخصية وخصوصية المستخدمين[18] .

وتتجلى الأهمية القانونية لهذه الآلية في كونها تؤثر مباشرة في نطاق المسؤولية المترتبة على المنصات الرقمية، إذ إن سرعة انتشار المحتوى واتساع نطاقه قد يؤديان إلى تفاقم الأضرار الناجمة عن المحتوى غير المشروع، بما يثير مسألة التزامات المنصة في الرقابة اللاحقة والإزالة عند العلم به. وهو الأمر الذي جعل الرقابة البشرية التقليدية مستحيلة عملياً واقتصادياً نظراً للحجم الهائل للمواد المنشورة يومياً، مما دفع المنصات إلى تبني أنظمة أتمتة شاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وخوارزميات تعلم الآلة لرصد المخالفات وإزالتها في الوقت الفعلي قبل استفحال ضررها[11] .

ثانياً: دور الخوارزميات في نشر وتضخيم المحتوى

تعتمد المنصات الرقمية الحديثة على خوارزميات متطورة تؤدي دوراً محورياً في إدارة المحتوى المتداول عبرها وتنظيمه. والمقصود بالخوارزميات مجموعة من التعليمات والعمليات الحسابية التي تستخدمها المنصة لتحليل البيانات واتخاذ قرارات آلية تتعلق بترتيب المحتوى وعرضه واقتراحه على المستخدمين وفقاً لاهتماماتهم وأنماط تفاعلهم.

وتؤدي آليات توزيع المحتوى داخل المنصات الرقمية دوراً مهماً في تحديد المحتوى المعروض للمستخدمين، إذ لا يقتصر عمل الخوارزميات على تسهيل الوصول إليه، بل يمتد إلى ترتيبه وتخصيصه بما يجعل عملية العرض قائمة على الانتقاء والتقييم المستمر بدلاً من الترتيب الزمني البحت. كما تسهم أنظمة التوصية والمشاركة الاجتماعية في توسيع نطاق انتشار المحتوى من خلال اقتراح محتويات ذات صلة أو إعادة تداولها عبر الشبكات الاجتماعية، مما يعزز معدلات التفاعل ويزيد سرعة انتشار بعض أنواع المحتوى خلال فترات زمنية قصيرة[18] .

وفي المقابل، قد تفضي هذه الآلية إلى آثار سلبية عند تعلقها بالمحتوى غير المشروع أو الضار، إذ قد تسهم الخوارزميات في تعزيز انتشاره من خلال زيادة ظهوره أو التوصية به استناداً إلى معايير التفاعل والاهتمام. وقد أثارت هذه المسألة نقاشاً فقهياً حول مدى اعتبار دور المنصة في التوصية بالمحتوى أو توسيع نطاق انتشاره عاملاً مؤثراً في قيام مسؤوليتها القانونية. ومن ثم لم يعد دور المنصة الرقمية يقتصر على استضافة المحتوى وإتاحته للجمهور، بل امتد إلى التأثير في آليات توزيعه وانتشاره من خلال الخوارزميات وأنظمة التوصية، الأمر الذي دفع التشريعات الحديثة إلى مراعاة درجة تدخل المنصة في إدارة المحتوى عند تحديد نطاق الالتزامات والمسؤوليات القانونية المترتبة عليها، ولا سيما فيما يتعلق بالمحتوى غير المشروع المتداول عبرها[8] .

ثالثاً: أثر طبيعة المنصة الرقمية في انتشار المحتوى غير المشروع

تتباين المنصات الرقمية في درجة تدخلها في المحتوى، وهو ما ينعكس على طبيعة المخاطر القانونية المرتبطة بها تبعاً لمدى سيطرتها على عمليات النشر والإدارة [11] . فكلما ازدادت درجة التفاعلية وإمكانات المشاركة وإعادة النشر والتوصية بالمحتوى، ارتفعت احتمالات انتشار المحتوى غير المشروع ووصوله إلى نطاق أوسع من المستخدمين. كما أن المنصات التي تعتمد على أنظمة التوصية والخوارزميات قد تسهم في تعزيز انتشار بعض أنواع المحتوى من خلال زيادة ظهوره واقتراحه للمستخدمين.

وفي هذا الإطار، تؤكد بعض الدراسات أن المنصة لم تعد مجرد وسيط محايد، بل أصبحت تتدخل في تنظيم المحتوى من خلال أنظمة تقنية تهدف إلى تحسين جودته وتعزيز جاذبيته للمستخدمين وتحقيق تأثيرات الشبكة، وهو ما يضفي على دورها بعدًا يتجاوز مجرد الاستضافة التقنية للمحتوى[4] .

وتختلف طبيعة المخاطر المرتبطة بالمحتوى غير المشروع باختلاف نوع المنصة والخدمات التي تقدمها؛ ففي منصات التواصل الاجتماعي تبرز مخاطر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وانتهاكات الخصوصية، بينما ترتبط بعض المنصات الأخرى بمخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمستخدمين[19] . ويؤدي الانتشار السريع للمحتوى عبر هذه المنصات، ولا سيما تلك القائمة على خوارزميات التوصية مثلTikTok ، إلى مضاعفة آثاره بسبب

قدرتها على الوصول إلى أعداد كبيرة من المستخدمين خلال فترات زمنية قصيرة، وهو ما يفسر اتجاه التشريعات الحديثة إلى تبني التزامات تختلف تبعًا لطبيعة المنصة ومستوى المخاطر المرتبطة بها[20] .

وقد أدى هذا الواقع إلى إعادة النظر في التصورات التقليدية التي كانت تنظر إلى المنصات الرقمية باعتبارها مجرد وسطاء تقنيين محايدين، إذ أصبح تقييم مدى تدخلها في إدارة المحتوى وتأثيرها في انتشاره عنصراً أساسياً في تحديد نطاق التزاماتها القانونية. وبناءً على ذلك، اتجهت التشريعات الحديثة إلى تبني قواعد خاصة تراعي درجة تأثير المنصة وحجم المخاطر المرتبطة بنشاطها، بما يحقق التوازن بين حرية تداول المعلومات وحماية الأفراد والمجتمع من المحتوى غير المشروع.

المبحث الثاني

الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية وضوابطها

تعد مسألة تحديد الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية من أكثر المسائل إثارة للجدل في الفقه والتشريعات المعاصرة، نظراً للطبيعة الخاصة التي تتمتع بها هذه المنصات بوصفها وسطاء رقميين يجمعون بين الوظائف التقنية والاقتصادية والاجتماعية. كما يزداد الأمر تعقيداً نتيجة ضرورة الموازنة بين متطلبات حماية الحقوق والمصالح المشروعة من جهة، وضمان حرية التعبير وتداول المعلومات من جهة أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا المبحث بيان الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، ثم بيان حدود هذه المسؤولية والضوابط القانونية الحاكمة لها.

المطلب الأول: الأساس القانوني لقيام مسؤولية المنصات الرقمية

يثير تحديد الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع إشكاليات قانونية متعددة ترتبط بطبيعة الدور الذي تؤديه هذه المنصات في البيئة الرقمية. فبينما ينظر إليها أحياناً باعتبارها مجرد وسيط تقني يتيح للمستخدمين نشر المحتوى وتداوله، برز اتجاه حديث يرى أن المنصات الرقمية لم تعد تؤدي وظيفة محايدة تقتصر على نقل المعلومات أو استضافتها، بل أصبحت تمارس دوراً مؤثراً في تنظيم المحتوى وتوجيه انتشاره من خلال أنظمة التوصية والخوارزميات، الأمر الذي أظهر مخاطر قانونية واجتماعية جديدة مرتبطة بانتشار المحتوى غير المشروع والمعلومات المضللة، وأثار التساؤل حول مدى ملاءمة إخضاعها لالتزامات ومسؤوليات قانونية أوسع[19] .

ويختلف الأساس القانوني للمسؤولية من نظام قانوني إلى آخر تبعاً للتصور المعتمد لطبيعة المنصة الرقمية وحدود تدخلها في تداول المحتوى. ففي حين يستند القانون السوري إلى القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجزائية، إضافة إلى الأحكام الخاصة الواردة في التشريعات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية وحماية البيانات، ولا سيما قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، اعتمد التشريع الأوروبي مقاربة خاصة تقوم على تنظيم مسؤولية الوسطاء الرقميين وتحديد الالتزامات المترتبة عليهم وفقاً لطبيعة الخدمات التي يقدمونها ومستوى المخاطر المرتبطة بها. وعليه، سيتم بحث الطبيعة القانونية للمنصة الرقمية كأساس للمسؤولية، ثم بيان الأساس القانوني العام الذي تقوم عليه هذه المسؤولية، وأخيراً تحديد المعايير المعتمدة لقيامها في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA)

أولاً: الطبيعة القانونية للمنصة الرقمية كأساس للمسؤولية

تعد الطبيعة القانونية للمنصة الرقمية من المسائل الأساسية التي يترتب عليها تحديد نطاق مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع المتداول عبرها. فالموقف من مسؤولية المنصة يرتبط بصورة وثيقة بتكييفها القانوني؛ إذ تختلف حدود المسؤولية باختلاف ما إذا كانت المنصة تعد مجرد وسيط تقني يقتصر دوره على توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتداول المحتوى، أم أنها تؤدي دوراً يتجاوز ذلك إلى المشاركة في تنظيم المحتوى وإدارته والتأثير في انتشاره.

وقد ساد في المراحل الأولى لتطور شبكة الإنترنت اتجاه ينظر إلى مقدمي الخدمات الرقمية بوصفهم وسطاء تقنيين محايدين لا يتحملون مسؤولية مباشرة عن المحتوى الذي ينشئه المستخدمون أو يتداولونه عبر خدماتهم، تأسيساً على أن دورهم يقتصر على توفير الوسائل التقنية اللازمة للاتصال والتخزين والنقل الإلكتروني للمعلومات. ويستند هذا التصور إلى الاعتبارات العملية المرتبطة بصعوبة مراقبة الكم الهائل من المحتوى المتداول عبر الوسائط الرقمية بصورة مسبقة.

إلا أن التطور المتسارع للمنصات الرقمية واتساع وظائفها أدى إلى إعادة النظر في هذا التصور التقليدي، إذ لم تعد هذه المنصات تقتصر على أداء دور سلبي يتمثل في استضافة المحتوى وإتاحته للمستخدمين، بل أصبحت تمارس أدواراً متعددة تشمل تنظيم المحتوى وترتيبه والتوصية به وإدارة آليات ظهوره وانتشاره من خلال الخوارزميات وأنظمة التوصية. وقد دفع ذلك جانباً من الفقه إلى اعتبار المنصات الرقمية فئة قانونية متميزة تختلف عن الوسطاء التقنيين التقليديين، نظراً لما تمارسه من تأثير فعلي في البيئة الرقمية[9] .

ويعزز هذا الاتجاه ما استقر عليه القضاء الأوروبي من أن معيار الإعفاء من المسؤولية يقوم على افتراض تمتع مزود الخدمة بالحياد تجاه المحتوى المخزن، بحيث لا يتدخل في اختياره أو الترويج له أو التأثير في طريقة عرضه، إذ إن تجاوز هذا الدور المحايد إلى القيام بأنشطة تنظيمية أو ترويجية للمحتوى قد يخرج المنصة من نطاق الوسيط المحمي إلى نطاق الفاعل المؤثر في المحتوى[19] . وانعكس هذا الجدل الفقهي والقضائي على مواقف التشريعات الوطنية والإقليمية، التي اختلفت في تحديد الطبيعة القانونية للمنصات الرقمية وفي الأساس الذي تقوم عليه مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع. ولذلك يقتضي الأمر بيان كيفية النظر إلى المنصة الرقمية في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، لما لهذا التكييف من أثر مباشر في تحديد نطاق الالتزامات والمسؤوليات القانونية المترتبة عليها.

أ- الطبيعة القانونية للمنصة الرقمية في القانون السوري:

في القانون السوري، لا يوجد تكييف قانوني خاص ومباشر للمنصات الرقمية بوصفها فئة قانونية مستقلة، إلا أن قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022 تضمن أحكاماً تنظم بعض صور الخدمات التي تؤديها المنصات الرقمية، من خلال تنظيمه لمقدمي الخدمات على الشبكة، ولا سيما مقدمي خدمات الاستضافة ومقدمي خدمات التطبيقات .فقد عرّف القانون مقدم الخدمة على الشبكة بأنه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم خدمة النفاذ أو الاستضافة أو التطبيقات، منفردة أو مجتمعة وما في حكمها، كما عرّف مقدم خدمات الاستضافة بأنه من يوفر نظم المعلومات اللازمة لإتاحة استضافة المعلومات أو الخدمات على الشبكة، ومقدم خدمات التطبيقات بأنه من يقدم خدمات المحتوى الرقمي والخدمات الأخرى للمستخدمين بطريقة تفاعلية عبر الشبكة [21] .

ويترتب على هذا التنظيم أن المنصة الرقمية، متى انطبق عليها وصف مقدم خدمات الاستضافة أو مقدم خدمات التطبيقات، لا تُعامل بوصفها مجرد وسيط تقني محايد بصورة مطلقة، وإنما تخضع لالتزامات قانونية محددة. فقد أوجب المادة (4) من القانون على مقدم خدمات الاستضافة حفظ نسخة من بيانات الحركة والمحتوى الرقمي المستضاف لديه، كما منعه من تغيير أو تعديل أو حذف المحتوى المستضاف إلا في حالات محددة، من بينها تحقق معرفته الفعلية بالطابع غير المشروع للمحتوى أو تقديم طلب من المتضرر أو صدور قرار من السلطة القضائية، وألزمه في هذه الحالات بتغيير أو تعديل أو حذف المحتوى خلال أربع وعشرين ساعة [26].

كما أكد المشرّع السوري الطابع الإلزامي لهذه القواعد من خلال المادة (8) التي قررت مسؤولية جزائية على مقدم خدمات الاستضافة الذي يمتنع عن حذف أو تعديل أو تصحيح محتوى رقمي غير مشروع في الحالات المحددة قانوناً، فضلاً عن المادة (6) التي رتبت جزاءً على الامتناع عن حفظ المحتوى الرقمي أو المعلومات أو بيانات الحركة التي تسمح بالتحقق من هوية الأشخاص الذين يسهمون في وضع المحتوى على الشبكة.

وبذلك، يتضح أن المشرّع السوري لم يقرر مسؤولية عامة وتلقائية للمنصة عن جميع المحتويات التي ينشئها المستخدمون، وإنما أقام التزامات محددة على مقدمي الخدمات ترتبط بطبيعة الخدمة وبالعلم الفعلي بالمحتوى غير المشروع، وهو ما يجعل

التكييف القانوني للمنصة مرتبطاً بالوظيفة التي تؤديها ومدى خضوعها للأحكام الخاصة بمقدمي الخدمات على الشبكة، إلى جانب القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجزائية. ومن ثم يمكن القول إن التنظيم السوري يتضمن أساساً تشريعياً خاصاً لمسؤولية بعض المنصات الرقمية، وإن كان لا يقدم نظاماً متكاملاً ومستقلاً لمسؤولية المنصات الرقمية بالمفهوم الذي اعتمده قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) .

ب- الطبيعة القانونية للمنصة الرقمية في قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) :

في إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، فقد تبنى المشرّع الأوروبي مقاربة أكثر تفصيلاً تقوم على إدراج المنصات الرقمية ضمن فئة الوسطاء الرقميين، مع إخضاعها لمجموعة من التزامات العناية الواجبة والشفافية التي تتدرج تبعاً لطبيعة الخدمة المقدمة وحجم المنصة ومدى تأثيرها في البيئة الرقمية. ويعكس هذا التوجه انتقالاً من الاكتفاء بمنح الوسطاء إعفاءات من المسؤولية إلى تبني إطار تنظيمي أشمل يهدف إلى توفير بيئة رقمية آمنة وموثوقة، مع الإبقاء على نظام الإعفاء من المسؤولية ضمن إطار موحد ومباشر على مستوى الاتحاد الأوروبي، وربط الالتزامات القانونية بمستوى المخاطر المرتبطة بالنشاط الرقمي، دون أن يصل ذلك إلى حد تقرير مسؤولية تلقائية عن جميع المحتويات التي ينشرها المستخدمون[19] .

وبناءً على ذلك، يتبين أن الطبيعة القانونية للمنصات الرقمية تحتل موقعاً محورياً في تحديد أساس مسؤوليتها القانونية، إذ تؤثر بصورة مباشرة في نطاق الالتزامات المفروضة عليها وفي المعايير التي يعتمد عليها المشرع أو القضاء عند تقدير مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع المتداول عبرها.

ثانياً: الأساس القانوني العام لقيام مسؤولية المنصات الرقمية

تستند مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تختلف باختلاف النظام القانوني المعتمد، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند فكرة تحمل المسؤولية عن الفعل الضار أو المساهمة فيه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

في القانون السوري، لا يوجد إطار تشريعي خاص ومستقل ينظم مسؤولية المنصات الرقمية بصورة شاملة، وإنما تتوزع الأحكام ذات الصلة بين القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، وبين النصوص الخاصة الواردة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022. وقد نظم هذا القانون بعض الالتزامات التي تقع على عاتق مقدمي الخدمات على الشبكة، ولا سيما مقدمي خدمات الاستضافة، إذ أوجب عليهم، في الحالات التي حددها القانون، التعامل مع المحتوى الرقمي غير المشروع بعد تحقق العلم الفعلي به، ورتب على الامتناع عن اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة مسؤولية جزائية وفقاً للأحكام الخاصة بالقانون [21]. وإلى جانب ذلك، يمكن الرجوع إلى القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجزائية عند توافر عناصرها، ولا سيما في حالات المساهمة في الفعل غير المشروع أو التسبب في الضرر22] ،[24. ويتميز هذا النهج بمرونته من جهة، إلا أنه قد يثير في المقابل إشكالات تتعلق بغياب تنظيم خاص ودقيق لطبيعة التزامات المنصات الرقمية، الأمر الذي يترك مساحة واسعة للتفسير القضائي والاجتهاد في تحديد نطاق المسؤولية وحدودها.

أما في إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، فقد تبنى المشرّع الأوروبي نظاماً أكثر تحديداً لتنظيم مسؤولية الوسطاء الرقميين يقوم على مبدأ "الملاذ الآمن(Safe Harbour)"، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الحقوق ومصالح المستخدمين من جهة، وعدم تحميل المنصات مسؤولية تلقائية عن جميع المحتويات التي ينشرها المستخدمون من جهة أخرى. وتجسد هذا المبدأ في المواد (4–6) من القانون[3] ، التي تقرر إعفاء بعض فئات الوسطاء الرقميين من المسؤولية عن المحتوى أو المعلومات التي تنقل أو تخزن عبر خدماتهم، متى اقتصر دورهم على النقل أو التخزين الفني أو الاستضافة دون علم فعلي بالطابع غير المشروع للمحتوى. غير أن هذا الإعفاء ليس مطلقاً، إذ يفقد الوسيط أو المنصة الحماية المقررة له إذا أصبح على علم بالمحتوى غير المشروع ولم يبادر إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعطيل الوصول إليه أو إزالته وفقًا لما يقتضيه القانون[25].

غير أن هذا المبدأ لم يعد مطلقاً، بل جرى تقييده ضمن إطار تدريجي يقوم على فرض التزامات متزايدة على المنصات بحسب طبيعتها وحجمها وتأثيرها في البيئة الرقمية، مع التركيز على واجبات العناية الواجبة (Due Diligence) وإدارة المخاطر

والشفافية، بما يعكس انتقال التنظيم الأوروبي من نموذج الحياد التقليدي للوسيط إلى نموذج أكثر توازناً يربط بين الإعفاء من المسؤولية والالتزامات الإيجابية في الحد من انتشار المحتوى غير المشروع[6] .

وبناءً على ذلك، يتضح أن الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية في القانون السوري يقوم على القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب أحكام خاصة وردت في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022 تنظم بعض التزامات مقدمي الخدمات على الشبكة، بينما يقوم النظام الأوروبي على إطار خاص ومتكامل يوازن بين مبدأ عدم المسؤولية الأصلية للوسيط وبين التزامات تنظيمية متزايدة تفرض عليه في إطار إدارة المخاطر الرقمية.

ثالثاً: معيار قيام مسؤولية المنصات الرقمية

تختلف المعايير المعتمدة لقيام مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع باختلاف النظم القانونية، إلا أن الفكرة الجوهرية التي تجمع بينها تتمثل في ضرورة توافر عناصر قانونية تجعل من المنصة مسؤولة عن الفعل غير المشروع، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

في القانون السوري، لا يوجد معيار تشريعي خاص ومحدد بصورة دقيقة لقيام مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع، وإنما يتم الرجوع إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب الأحكام الخاصة ذات الصلة، ولا سيما قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022. وبموجب هذا الإطار، يمكن أن تقوم المسؤولية متى توافرت عناصرها القانونية، وثبت خطأ المنصة أو مساهمتها في الفعل غير المشروع أو تسهيل وقوعه، بحسب طبيعة الفعل والأساس القانوني للمساءلة. كما يمكن أن تثار مسؤوليتها عند ثبوت علمها بالمحتوى غير المشروع وإخفاقها في اتخاذ الإجراءات التي يفرضها القانون أو التي تدخل في نطاق التزاماتها القانونية، وهو ما يترك مجالاً لتقدير توافر الخطأ وعلاقة السببية وفقاً لظروف كل حالة.

أما في إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(Digital Services Act – DSA) ، فقد تبنى المشرّع الأوروبي نظاماً يقوم على الإعفاء المشروط من المسؤولية بالنسبة إلى مقدمي خدمات الوساطة، بحيث لا يفقد مقدم الخدمة الحماية المقررة له لمجرد قيام طرف ثالث بإدخال محتوى غير مشروع إلى الخدمة. وبالنسبة إلى خدمات الاستضافة، يرتبط استمرار هذه الحماية بعدم توافر العلم الفعلي بالمحتوى غير المشروع، وبالنسبة للمطالبات بالتعويض بعدم الوعي بالوقائع أو الظروف التي تجعل عدم مشروعية المحتوى ظاهرة، مع التزام مقدم الخدمة، عند توافر العلم أو الوعي، بالتصرف دون تأخير لإزالة المحتوى غير المشروع أو تعطيل الوصول إليه، وفقاً للمادة (6) من اللائحة [3]

ولا يقتصر التنظيم الأوروبي على تحديد حالات الإعفاء من المسؤولية، وإنما يضع مجموعة من الالتزامات الإجرائية والتنظيمية المرتبطة بالتعامل مع المحتوى غير المشروع. ومن أبرزها آلية الإخطار واتخاذ الإجراء (Notice and Action) المنصوص عليها في المادة (16)، التي تلزم مقدمي خدمات الاستضافة بإنشاء آليات سهلة الوصول والاستخدام تتيح للأفراد والجهات الإبلاغ عن وجود محتوى غير مشروع، على أن تكون الإخطارات دقيقة ومدعومة بما يكفي لتمكين مقدم الخدمة من تحديد المحتوى غير المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنه [3]

وفي المقابل، يقوم النظام الأوروبي على مبدأ عدم فرض التزام عام بمراقبة المحتوى أو البحث عن وقائع أو ظروف تدل على وجود أنشطة غير مشروعة، وفقاً للمادة (8) من اللائحة، بما يحول دون تحميل مقدمي الخدمات التزاماً عاماً بالرقابة الاستباقية والشاملة على المحتوى الذي يمر عبر خدماتهم [5]

ويترتب على ذلك أن قيام مسؤولية المنصة في النظام الأوروبي لا يستند إلى مجرد وجود المحتوى غير المشروع على خدمتها، وإنما يرتبط بطبيعة الخدمة التي تقدمها، ومدى توافر العلم أو الوعي بالمحتوى غير المشروع، وما إذا كانت قد اتخذت الإجراءات المطلوبة بعد توافر هذا العلم [3]. كما يفرض قانون الخدمات الرقمية على المنصات التزامات إجرائية تتعلق بتبرير القرارات المتخذة بشأن المحتوى وإتاحة سبل الطعن والتظلم للمستخدمين، بما يعزز الشفافية والضمانات الإجرائية في مجال الإشراف على المحتوى [6]

كما ينظم قانون الخدمات الرقمية علاقة مقدمي الخدمات بالسلطات المختصة من خلال تنظيم الأوامر المتعلقة بمكافحة المحتوى غير المشروع والحصول على المعلومات، بما يضمن تحديد نطاق التدخل الرسمي وإخضاعه لضوابط إجرائية وقانونية [3]. ويؤكد ذلك أن النظام الأوروبي لا يقوم على تحميل المنصة مسؤولية تلقائية عن جميع المحتويات التي ينشئها المستخدمون، وإنما يربط الحماية من المسؤولية بشروط قانونية محددة، إلى جانب فرض التزامات تنظيمية وإجرائية تتناسب مع طبيعة الخدمة وموقعها ضمن منظومة الخدمات الرقمية [6]

وانطلاقاً من ذلك، يتبين أن معيار قيام مسؤولية المنصات الرقمية في النظام الأوروبي يقوم على الإعفاء المشروط من المسؤولية مقروناً بالتزامات قانونية لاحقة عند توافر العلم بالمحتوى غير المشروع، مع عدم فرض التزام عام بالمراقبة الاستباقية [3،5]. أما في القانون السوري، فلا يزال تحديد المسؤولية يعتمد بصورة رئيسة على القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب الأحكام الخاصة الواردة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية والتشريعات ذات الصلة، الأمر الذي يجعل تحديد مسؤولية المنصة مرتبطاً بتوافر عناصر المسؤولية وفقاً لطبيعة الفعل ودورها فيه.

وبالمقارنة بين النظامين، يتضح أن قانون الخدمات الرقمية الأوروبي يقدم تنظيماً أكثر تفصيلاً لمعيار التعامل مع المحتوى غير المشروع، من خلال الجمع بين الإعفاء المشروط من المسؤولية وآليات الإخطار واتخاذ الإجراء والالتزامات الإجرائية المرتبطة بإدارة المحتوى، في حين لا يتضمن التنظيم السوري، في صورته الحالية، إطاراً خاصاً ومتكاملاً يحدد على نحو مماثل معايير مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع.

المطلب الثاني: نطاق مسؤولية المنصات الرقمية وضوابطها

لا يكفي تحديد الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية دون الوقوف على حدود هذه المسؤولية والضوابط التي تحكمها، إذ إن توسيع نطاقها بشكل غير منضبط قد يؤدي إلى فرض التزامات مفرطة على المنصات الرقمية بما ينعكس سلباً على حرية التعبير وتداول المعلومات، في حين أن تضييقها بشكل مبالغ فيه قد يضعف من فعالية الحماية القانونية ضد المحتوى غير المشروع. ومن ثم تبرز أهمية إيجاد توازن دقيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم تناول نطاق المسؤولية وحدودها العامة، ثم بيان مبدأ التناسب في تقييدها، وأخيراً تحليل أهم الضوابط القانونية الحاكمة لها في كل من القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA)

أولاً: نطاق المسؤولية وحدودها العامة

يختلف نطاق مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع باختلاف النظام القانوني المعتمد، إلا أن الاتجاه المعاصر لا يأخذ بفكرة المسؤولية المطلقة لمجرد استضافة المحتوى أو إتاحته، وإنما يربط نطاق المسؤولية بطبيعة الدور الذي تؤديه المنصة، ومدى توافر العلم بالمحتوى غير المشروع، والإجراءات التي تتخذها عند توافر هذا العلم [28].

في القانون السوري، لا يحدد التشريع إطاراً خاصاً ومتكاملاً لنطاق مسؤولية المنصات الرقمية، وإنما يستند تحديدها إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب الأحكام الخاصة ذات الصلة، ولا سيما قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022. ومن ثم لا تقوم مسؤولية المنصة لمجرد وجود محتوى غير مشروع على خدمتها، وإنما تتحدد وفقاً لطبيعة الفعل ودورها فيه ومدى توافر عناصر المسؤولية القانونية، بما في ذلك المساهمة في الفعل غير المشروع أو تسهيل وقوعه أو الإخلال بالالتزامات القانونية المترتبة عليها.

أما في قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، فلا تقوم مسؤولية مقدم الخدمة بصورة تلقائية لمجرد استضافة المحتوى غير المشروع أو إتاحته، وإنما يرتبط نطاق الحماية من المسؤولية بالشروط المحددة للإعفاء المنصوص عليها في اللائحة، وبالنسبة إلى خدمات الاستضافة على وجه الخصوص، بمدى توافر العلم أو الوعي بالمحتوى غير المشروع واتخاذ الإجراءات المناسبة دون تأخير غير مبرر عند توافره، وفقاً للمادة (6) [3]. كما يفرض القانون مجموعة من الالتزامات التي تتدرج بحسب طبيعة الخدمة وموقع مقدمها ضمن منظومة الخدمات الرقمية، مع إفراد التزامات إضافية للمنصات الإلكترونية، ولا سيما المنصات الإلكترونية الكبيرة جداً، بالنظر إلى حجم تأثيرها والمخاطر النظامية المرتبطة بنشاطها [6]

وبذلك، يتضح أن النظام السوري يعتمد في تحديد نطاق مسؤولية المنصات الرقمية بصورة رئيسة على القواعد العامة والأحكام التشريعية الخاصة ذات الصلة، في حين يقدم قانون الخدمات الرقمية الأوروبي إطاراً أكثر تفصيلاً يميز بين نطاق الحماية من المسؤولية والالتزامات القانونية المفروضة على مقدمي الخدمات، ويربط هذه الالتزامات بطبيعة الخدمة ومستوى المخاطر المرتبطة بها3] ، [6

ثانياً: مبدأ التناسب في تقييد المسؤولية

يعد مبدأ التناسب من المبادئ الأساسية في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، ويقضي بأن تتناسب الالتزامات القانونية المفروضة على المنصة مع طبيعة نشاطها وحجمها ومدى تأثيرها في تداول المحتوى، بحيث لا تُحمّل أعباءً تتجاوز ما تقتضيه طبيعة خدماتها ومستوى المخاطر المرتبطة بها، ولا تُعفى من الالتزامات القانونية متى توافرت الشروط التي تستوجب تدخلها في مواجهة المحتوى غير المشروع [27].

في القانون السوري، يستند تنظيم المسؤولية إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، إلى جانب الأحكام الخاصة الواردة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، بما يسمح بتقدير المسؤولية في ضوء طبيعة الفعل ودور المنصة فيه ومدى توافر عناصر المسؤولية القانونية.

أما في قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، فقد كُرّس مبدأ التناسب من خلال تدرج الالتزامات القانونية بحسب طبيعة مقدم الخدمة وحجم نشاطه ومستوى المخاطر المرتبطة به، إذ يقرر القانون التزامات عامة لمقدمي خدمات الوساطة، ثم يفرض التزامات إضافية على المنصات الإلكترونية، ويقرر بالنسبة إلى المنصات الإلكترونية الكبيرة جداً ومحركات البحث الإلكترونية الكبيرة جداً التزامات أكثر تشدداً تتعلق، بصورة خاصة، بتقييم المخاطر النظامية واتخاذ تدابير معقولة ومتناسبة للتخفيف منها، وفقاً للمواد (34) و(35) من اللائحة [6]

وبذلك يشكل مبدأ التناسب أداة لتحقيق التوازن بين حماية الحقوق والمصالح المشروعة من جهة، وعدم فرض التزامات مفرطة على المنصات الرقمية من جهة أخرى، بما يحول دون تحميلها أعباء لا تتناسب مع طبيعة نشاطها ومستوى المخاطر المرتبطة به، مع الحفاظ على حماية فعالة للمستخدمين والحقوق الأساسية في البيئة الرقمية [6]

ثالثاً: الضوابط الحاكمة لتقييد مسؤولية المنصات الرقمية

لا يُفهم تقييد مسؤولية المنصات الرقمية على أنه إعفاء مطلق من الالتزامات القانونية، وإنما هو نظام مقيد بجملة من الضوابط والالتزامات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية المستخدمين والحقوق الأساسية من جهة، وضمان استمرار البيئة الرقمية بصورة آمنة وفعالة دون فرض أعباء تنظيمية غير متناسبة على مقدمي الخدمات الوسيطة من جهة أخرى. وتختلف هذه الضوابط بين النظم القانونية التقليدية والتشريعات الحديثة، ولا سيما في إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) [19] .

في القانون السوري، تُنظم مسؤولية مقدمي الخدمات على الشبكة، ومن ضمنهم مقدمو خدمات الاستضافة والتطبيقات، في ضوء الأحكام الخاصة الواردة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، إلى جانب القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية. فقد عرّف القانون في المادة (1) مقدم الخدمة على الشبكة بأنه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم خدمة النفاذ أو الاستضافة أو التطبيقات، كما عرّف مقدم خدمات الاستضافة بأنه مقدم الخدمات الذي يوفر نظم المعلومات اللازمة لإتاحة استضافة المعلومات أو الخدمات على الشبكة. كما نظم القانون في أحكامه الخاصة بعض المسؤوليات المرتبطة بمقدمي الخدمات على الشبكة، الأمر الذي يتيح مساءلتهم في الحالات التي تتوافر فيها الشروط القانونية المقررة، دون أن يؤدي مجرد استضافة المحتوى إلى قيام مسؤولية تلقائية عن كل ما ينشره المستخدمون[21] .

ويستند تحديد المسؤولية في الإطار السوري، تبعاً لطبيعة الفعل، إلى مدى توافر العناصر القانونية اللازمة للمساءلة، ولا سيما الخطأ أو المساهمة في الفعل غير المشروع أو التسبب في الضرر، فضلاً عن الأحكام الجزائية الخاصة التي قررها قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية لبعض الأفعال المرتكبة باستخدام الوسائل التقنية. ومن ثم يظل تحديد نطاق مسؤولية المنصة مرتبطاً

بطبيعة دورها في الفعل غير المشروع ومدى توافر الشروط القانونية للمساءلة في الحالة المعروضة، مع اضطلاع القضاء بدور أساسي في تطبيق هذه القواعد وتحديد آثارها21] ، [22.

أما في إطار قانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، فقد وضع المشرّع الأوروبي منظومة أكثر تفصيلاً لضبط مسؤولية مقدمي خدمات الوساطة والتعامل مع المحتوى غير المشروع، تقوم على الإعفاء المشروط من المسؤولية، إلى جانب مجموعة من الالتزامات الإجرائية والتنظيمية. ويظهر ذلك بصورة خاصة في المادة (6) المتعلقة بخدمات الاستضافة، التي تربط استمرار الحماية من المسؤولية بعدم العلم الفعلي بالمحتوى غير المشروع، وبالنسبة إلى مطالبات التعويض، بعدم العلم بالوقائع والظروف التي تجعل عدم مشروعية المحتوى ظاهرة، مع التزام مقدم الخدمة، عند توافر العلم أو الوعي، بالتصرف دون تأخير غير مبرر لإزالة المحتوى أو تعطيل الوصول إليه[3] .

وفي هذا الإطار، يعتمد النظام الأوروبي على آلية الإخطار واتخاذ الإجراء (Notice and Action) المنصوص عليها في المادة(16) ، التي تلزم مقدمي خدمات الاستضافة بإنشاء آليات سهلة الوصول والاستخدام تتيح للأفراد والجهات الإبلاغ عن وجود محتوى محدد يُعتقد أنه غير مشروع، على أن تكون الإخطارات دقيقة ومدعومة بما يكفي لتمكين مقدم الخدمة من تحديد المحتوى المعني واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه [3]. كما يفرض القانون، بموجب المادة(17) ، على مقدمي الخدمات تقديم بيان واضح ومحدد بأسباب القرارات المتعلقة بتقييد أو إزالة المحتوى، بما يعزز الشفافية وإمكانية مراجعة هذه القرارات [3].

وفي المقابل، يقوم النظام الأوروبي على مبدأ حظر الالتزام العام بالمراقبة، إذ تنص المادة (8) على عدم فرض التزام عام على مقدمي خدمات الوساطة بمراقبة المعلومات التي ينقلونها أو يخزنونها، أو البحث بصورة استباقية عن وقائع أو ظروف تشير إلى وجود أنشطة غير مشروعة، بما يحول دون تحميل المنصات التزاماً عاماً بالرقابة الشاملة على المحتوى [3] .

كما عزز قانون الخدمات الرقمية الضمانات الإجرائية للمستخدمين من خلال إتاحة آليات للطعن في القرارات المتعلقة بالمحتوى؛ إذ تنظم المادة (20) نظام الشكاوى الداخلية، بما يسمح للمستخدمين بالطعن في بعض القرارات التي تتخذها المنصات بشأن المحتوى أو الحسابات، فضلاً عن آليات أخرى للمراجعة والتظلم نظمها القانون [3] .

ولا يقف التنظيم الأوروبي عند حدود الاستجابة اللاحقة للمحتوى غير المشروع، إذ يفرض على المنصات الإلكترونية الكبيرة جداً ومحركات البحث الكبيرة جداً التزامات إضافية قائمة على إدارة المخاطر. فبموجب المادة(34) ، يتعين عليها تحديد وتحليل وتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن تصميم خدماتها أو تشغيلها أو أنظمتها المرتبطة بها، بما في ذلك الأنظمة الخوارزمية، وإجراء هذا التقييم بصورة دورية، ثم اتخاذ تدابير مناسبة ومتناسبة للتخفيف من تلك المخاطر وفقاً للمادة (35) 3]،[5.

وبناءً على ذلك، يتضح أن الضوابط الحاكمة لتقييد مسؤولية المنصات الرقمية في القانون السوري تقوم على مزيج من الأحكام الخاصة الواردة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022 والقواعد العامة للمسؤولية، دون وجود نظام تشريعي متكامل ومفصل خاص بمسؤولية المنصات الرقمية على غرار التنظيم الأوروبي. في حين يتميز قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) بوضع منظومة أكثر تفصيلاً تجمع بين الإعفاء المشروط من المسؤولية، وآلية الإخطار واتخاذ الإجراء، وحظر المراقبة العامة، والضمانات الإجرائية، والتزامات إدارة المخاطر بالنسبة إلى المنصات الكبيرة جداً، بما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مكافحة المحتوى غير المشروع وحماية الحقوق الأساسية للمستخدمين 3]،[5

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع، من خلال دراسة مقارنة بين القانون السوري وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي(DSA) ، حيث تم تحليل مفهوم المنصات الرقمية وآلية عملها، ثم بيان الأساس القانوني لمسؤوليتها، وأخيراً دراسة نطاق هذه المسؤولية والضوابط الحاكمة لها. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

النتائج والمناقشة:

1. لم تعد المنصات الرقمية مجرد وسائط تقنية محايدة، بل أصبحت تؤدي دوراً فاعلاً في تنظيم المحتوى وترتيبه وتوجيه انتشاره من خلال الخوارزميات وأنظمة التوصية، الأمر الذي يثير آثاراً قانونية تتعلق بحدود مسؤوليتها عن المحتوى غير المشروع.
2. لا يتضمن القانون السوري تنظيماً تشريعياً متكاملاً ومستقلاً لمسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع، وإنما تتوزع القواعد الناظمة لهذه المسؤولية بين القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجزائية، والأحكام الخاصة الواردة في التشريعات ذات الصلة، ولا سيما قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022.
3. يمثل قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) نموذجاً تشريعياً أكثر تفصيلاً في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، إذ يجمع بين الإعفاء المشروط من المسؤولية وبين فرض التزامات إجرائية وتنظيمية تتدرج بحسب طبيعة الخدمة وحجم المنصة ومستوى المخاطر المرتبطة بنشاطها.
4. يرتبط معيار التعامل مع المحتوى غير المشروع في النظام الأوروبي، بالنسبة إلى خدمات الاستضافة، بتوافر العلم الفعلي أو الوعي بالظروف التي تجعل عدم مشروعية المحتوى ظاهرة، وباتخاذ الإجراء المناسب دون تأخير غير مبرر عند توافر هذا العلم أو الوعي، في حين لا يضع القانون السوري معياراً خاصاً ومتكاملاً لمسؤولية المنصات، الأمر الذي يترك تحديدها للقواعد العامة والأحكام الخاصة ذات الصلة.
5. يحقق قانون الخدمات الرقمية الأوروبي قدراً أكبر من التوازن بين مكافحة المحتوى غير المشروع وحماية الحقوق الأساسية، من خلال الجمع بين آلية الإخطار واتخاذ الإجراء، وحظر فرض التزام عام بالمراقبة، والضمانات الإجرائية المتعلقة بقرارات تقييد المحتوى، فضلاً عن التزامات إدارة المخاطر المفروضة على المنصات الكبيرة جداً.
6. يُعد الدور الذي تؤديه الخوارزميات في المنصات الرقمية في ترتيب المحتوى والتوصية به وتوسيع نطاق انتشاره أحد العوامل المؤثرة في تقدير طبيعة التزاماتها القانونية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمحتوى غير المشروع، بما يقتضي مراعاة درجة تدخل المنصة في إدارة المحتوى وتوجيه انتشاره عند تحديد نطاق مسؤوليتها.

الاستنتاجات والتوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. استكمال الإطار التشريعي السوري الناظم لمسؤولية المنصات الرقمية من خلال إدراج أحكام خاصة في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (20) لعام 2022، تحدد المركز القانوني لمقدمي خدمات الاستضافة والمنصات الرقمية، وتبين شروط مسؤوليتهم عن المحتوى غير المشروع الذي ينشئه المستخدمون.
2. استحداث نص تشريعي يقرر عدم قيام مسؤولية المنصة لمجرد استضافتها محتوى غير مشروع أنشأه أحد المستخدمين، مع ربط المسؤولية بتوافر العلم بالمحتوى غير المشروع وعدم اتخاذ الإجراء المناسب خلال مدة معقولة لإزالته أو تعطيل الوصول إليه، وذلك بما يحقق التوازن بين عدم تحميل المنصة مسؤولية تلقائية عن محتوى الغير، وضمان حماية الحقوق المتضررة.
3. تنظيم آلية الإخطار بالمحتوى غير المشروع وإزالته من خلال إلزام المنصة بتوفير وسيلة إلكترونية واضحة وسهلة الاستخدام لتلقي الإخطارات، تتضمن تحديد المحتوى محل الاعتراض وأسباب عدم مشروعيته، مع إلزام المنصة بفحص الإخطار واتخاذ القرار المناسب خلال مدة معقولة، وإبلاغ مقدم الإخطار والمستخدم المعني بنتيجة الإجراء.
4. إقرار ضمانات إجرائية للمستخدمين المتضررين من قرارات إزالة المحتوى أو تقييده، وذلك بإلزام المنصة ببيان أسباب القرار وتمكين المستخدم من الاعتراض عليه ومراجعته وفق آلية واضحة، بما يحد من الإزالة غير المبررة للمحتوى المشروع ويحمي حرية التعبير.

5. تنظيم استخدام الخوارزميات وأنظمة التوصية في المنصات الرقمية، ولا سيما عندما تؤدي آليات التوصية أو الترتيب الآلي إلى زيادة انتشار المحتوى غير المشروع، من خلال إلزام المنصات باتخاذ تدابير مناسبة للحد من المخاطر الناشئة عن هذه الأنظمة، دون فرض التزام عام بمراقبة جميع المحتويات المنشورة عبر المنصة.
6. اعتماد مبدأ التدرج والتناسب في تحديد الالتزامات القانونية للمنصات الرقمية، بحيث تزداد الالتزامات المفروضة عليها تبعاً لطبيعة الخدمة وحجم المنصة ومدى تأثيرها في انتشار المحتوى والمخاطر المرتبطة بنشاطها، بدلاً من إخضاع جميع المنصات لمتطلبات قانونية موحدة.
7. الاستفادة من النموذج الأوروبي في تنظيم تقييم المخاطر بالنسبة إلى المنصات ذات الانتشار والتأثير الواسعين، وذلك من خلال إلزامها، في الحدود التي يحددها التشريع، بتقييم المخاطر المرتبطة بانتشار المحتوى غير المشروع وبآليات التوصية والإشراف على المحتوى، واتخاذ تدابير مناسبة ومتناسبة للحد منها.

References:

[1]- OECD, *An Introduction to Online Platforms and Their Role in the Digital Transformation*, Paris: OECD Publishing, 2019. Available: https://doi.org/10.1787/53e5f593-en. Accessed: 15/02/2026.

[2]- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Digital Economy Report 2019: Value Creation and Capture – Implications for Developing Countries*, New York and Geneva: United Nations, 2019. Available: https://unctad.org/publication/digital-economy-report-2019. Accessed: 15/03/2026.

[3]- European Parliament and Council of the European Union, "Regulation (EU) 2022/2065 of 19 October 2022 on a Single Market for Digital Services (Digital Services Act)," Official Journal of the European Union, L 277, pp. 1–102, 2022. Available: https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2022/2065/oj. Accessed: 15/03/2026.

[4]- X. Zhu, M. Lang, and H. M. Dietl, "Content Quality Assurance on Media Platforms with User-Generated Content," *Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research*, vol. 18, pp. 1659–1680, 2023. Available: https://doi.org/10.2139/ssrn.4239868. Accessed: 14/04/2026.

[5]- B. Genç-Gelgeç, "Regulating Digital Platforms: Will the DSA Correct Its Predecessor's Deficiencies?," *Croatian Yearbook of European Law and Policy*, vol. 18, pp. 25–52, 2022. Available: https://doi.org/10.3935/cyelp.18.2022.485. Accessed: 15/03/2026.

[6]- M. C. Buiten, "The Digital Services Act: From Intermediary Liability to Platform Regulation," *SSRN Electronic Journal*, 2021. Available: https://doi.org/10.2139/ssrn.3876328. Accessed: 13/02/2026.

[7]- T. Flew and F. R. Martin, Eds., *Digital Platform Regulation: Global Perspectives on Internet Governance*, Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022.

[8] - T. Flew, F. Martin, and N. Suzor, "Internet Regulation as Media Policy: Rethinking the Question of Digital Communication Platform Governance," *Journal of Digital Media and Policy*, vol. 10, no. 1, pp. 33–50, 2019. Available: https://doi.org/10.1386/jdmp.10.1.33_1. Accessed: 15/04/2026.

[9]- J. Bayer, "Rights and Duties of Online Platforms," in *Perspectives on Platform Regulation: Concepts and Models of Social Media Governance Across the Globe*, J. Bayer, B. Holznagel, P. Korpisaari, and L. Woods, Eds., Baden-Baden: Nomos, 2021, pp. 23–40. Available: https://doi.org/10.5771/9783748929789-23. Accessed: 11/05/2026.

[10]- A. Hein, M. Schreieck, T. Riasanow, D. S. Setzke, M. Wiesche, M. Böhm, and H. Krcmar, "Digital Platform Ecosystems," *Electronic Markets*, vol. 30, no. 1, pp. 87–98, 2020. Available: https://doi.org/10.1007/s12525-019-00377-4. Accessed: 11/03/2026.

[11]- M. D. Allakuliev, "Tort Liability of Digital Platforms for User-Generated Content," *Uzbek Journal of Law and Digital Policy*, vol. 3, no. 5, pp. 21–35, 2025. Available: https://doi.org/10.59022/ujldp.376. Accessed: 10/03/2026.

[12]- C. Katzenbach and L. Ulbricht, "Algorithmic Governance," *Internet Policy Review*, vol. 8, no. 4, 2019. Available: https://doi.org/10.14763/2019.4.1424. Accessed: 12/05/2026.
[13]- G. Frosio and C. Geiger, "Taking Fundamental Rights Seriously in the Digital Services Act's Platform Liability Regime," *European Law Journal*, vol. 29, no. 1–2, pp. 74–96, 2023. Available: https://doi.org/10.1111/eulj.12475. Accessed: 18/03/2026.
[14]- Congressional Research Service, *Liability for Algorithmic Recommendations*, CRS Report R47753, Washington, DC: Library of Congress, 2023. Available: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47753. Accessed: 19/03/2026.
[15]- K. Li, "Analysis of the Economic Effects of Digital Platforms," in *Proceedings of the ICLLCD 2025 Symposium: Enhancing Organizational Efficiency and Efficacy through Psychology and AI*, *Communications in Humanities Research*, vol. 67, pp. 77–82, 2025. Available: https://doi.org/10.54254/2753-7064/2025.BO23968. Accessed: 12/05/2026.
[16]- N. AllahRakha, "Rethinking Digital Borders to Address Jurisdiction and Governance in the Global Digital Economy," *International Journal of Law and Policy*, vol. 2, no. 1, pp. 1–12, 2024. Available: https://doi.org/10.59022/ijlp.124. Accessed: 12/02/2026.
[17]- A. O. Annan, "Data Privacy Governance Models for Cross-Border Digital Platforms," *International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation*, vol. 3, no. 6, pp. 949–964, 2022. Available: https://doi.org/10.54660/.ijmrge.2022.3.6.949-964. Accessed: 10/03/2026.
[18]- F. Gao, "Research on Content Distribution Mechanisms in Digital Platform Ecosystems and Their Impact on User Engagement," *Media and Communication Research*, vol. 6, no. 3, pp. 31–38, 2025. Available: https://doi.org/10.23977/mediacr.2025.060305. Accessed: 10/03/2026.
[19]- J. L. Richart, "A New Legal Framework for Online Platforms in the European Union (and Beyond)," *Review of European and Comparative Law*, vol. 59, no. 4, pp. 149–172, 2024. Available: https://doi.org/10.31743/recl.17528. Accessed: 19/03/2026.
[20]- R. Zhou, "Understanding the Impact of TikTok's Recommendation Algorithm on User Engagement," *International Journal of Computer Science and Information Technology*, vol. 3, no. 2, pp. 198–208, 2024. Available: https://doi.org/10.62051/ijcsit.v3n2.24. Accessed: 17/05/2026.
[21]- Syrian Arab Republic, "Cybercrime Law No. 20 of 2022," (in Arabic) Damascus, Syria, 2022
[22]- A. Kewan, "Literary Harm Jurisprudence and Legislation," *Latakia University Journal – Economic and Legal Sciences Series*, (in Arabic) vol. 44, no. 2, pp. 169–182, 2022.
[23]- A. Kewan, "The Anti-Cybercrime Law in the Syrian Arab Republic and the Difficulties of Implementing It," *Zanco Journal of Law and Politics*, vol. 22, Special Issue, pp. 357–376, 2024. DOI: 10.21271/zjlp.22.sp.16.
[24] - Syrian Arab Republic, "Syrian Civil Code Issued by Legislative Decree No. 84 of 1949," (in Arabic) Damascus, Syria, 1949.
[25] - C. Schmon and H. Pedersen, "Platform Liability Trends Around the Globe: Taxonomy and Tools of Intermediary Liability," *Electronic Frontier Foundation (EFF)*, May 25, 2022. Available: https://www.eff.org/deeplinks/2022/05/platform-liability-trends-around-globe-taxonomy-and-tools-intermediary-liability. Accessed: 15/03/2026.
[26]-T. Al-Khan, *Cybercrimes*, (in Arabic), Syrian Virtual University Publications, Damascus, Syria, 2018. Available: https://pedia.svuonline.org. Accessed: 15/03/2026.
[27]- H. Al-Ghafri, *Criminal Policy in Confronting Internet Crimes: A Comparative Study*, (in Arabic), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 2009.
[28]- M. A. Al-Shawabkeh, *Computer and Internet Crimes*, 1st ed., (in Arabic), Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2006.